ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة : 2025 المجلد: التاسع العدد: الثاني ص.ص: 1097- 1117

دور اتفاقية كمبالا في حماية النازح الداخلي البيئي

The role of the Kampala Convention in protecting environmental internal displacement

تكارلي فريدة*
كلية الحقوق - جامعة الجزائر 1، المخبر القانوني للذكاء الإصطناعي والمجتمع
Faculty of Law, University of Algiers, The Legal Laboratory for Artificial Intelligence and Society
f.takarli@univ-alger.dz

طويل نصيرة
كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، المخبر القانوني للذكاء الاصطناعي والمجتمع
Lecturer Class (A), Faculty of Law, University of Algiers, The Legal Laboratory for Artificial Intelligence and Society
n.touil@univ-alger.dz

تاريخ إرسال المقال: 2025/07/31 تاريخ قبول المقال: 2025/08/24 تاريخ نشر المقال: 2025/09/25

الملخص:

تعتبر مسألة النزوح الداخلي بسبب التغيرات المناخية والكوارث البيئية مسألة حديثة نسبيا، تثير عدة إشكالات قانونية وسياسية، خصوصا في قارة إفريقيا التي تعتبر من جهة، من أكثر المناطق الجغرافية المتضررة من هذه التغيرات، ومن جهة أخرى أقلها جاهزية للتعامل مع آثارها.

وعليه أبرمت اتفاقية كمبالا سنة 2009 على مستوى الاتحاد الإفريقي، لتكون أول وثيقة قانونية دولية من طبيعة إقليمية ملزمة، أدرجت ضمن أحكامها مسألة النزوح بسبب التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، لحماية ومساعدة النازحين بسبب العوامل البيئية، مما يجعلها خطوة رائدة في توفير إطار قانوني ملزم لمعالجة النزوح البيئي. ولذلك يتعين معالجة إتفاقية كامبالا لتحديد مدى توفيرها الحماية القانونية الملائمة للنازحين داخليا نتيجة التغيرات المناخية، والوقوف عند مواطن العجز التي يمكن أن تعيق تنفيذ أحكامها على أرض الواقع، بالإضافة إلى البحث في الوسائل التي يمكن تسخيرها لتعزيز فعاليتها في ظل التغيرات البيئية المتزايدة التي يشهدها العالم اليوم.

*المؤلف المرسل

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة : 2025 المجلد: التاسع العدد: الثاني ص.ص: 1097- 1117

الكلمات المفتاحية: نزوح بيئي، اتفاقية كمبالا، النازحين داخليا، تغيرات مناخية، كوارث بيئية.

Abstract:

The issue of internal displacement due to climate change and environmental disasters is relatively new and raises many legal and political questions, particularly in Africa, which is considered, on the one hand, to be one of the geographical regions most affected by these changes and, on the other hand, the least prepared to face their impacts.

Consequently, the Kampala Convention, concluded in 2009 at the African Union level, was the first binding international legal instrument of a regional nature. Its provisions included the issue of displacement due to climate change and natural disasters, with the aim of protecting and assisting persons displaced by environmental factors, making it a pioneering step in establishing a binding legal framework to combat environmental displacement. Therefore, the Kampala Convention must be examined to determine the extent to which it provides adequate legal protection to persons displaced within their own countries due to climate change, to address gaps that may hinder the implementation of its provisions on the ground, and to explore ways to improve its effectiveness in light of the increasing environmental changes currently occurring in the world.

Keywords: Environmental displacement, Kampala Convention, internally displaced persons, climate change, environmental disasters.

المقدمة:

إن ظاهرة النزوح الداخلي البيئي في تصاعد ملحوظ على مستوى العالم في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت التغيرات المناخية من أبرز العوامل المستجدة التي تدفع الأفراد والمجتمعات إلى ترك أماكن إقامتهم، دون اجتياز حدود دولتهم. ومن بين هذه الأسباب المناخية نجدارتفاع درجات الحرارة، التصحر، الفيضانات، الأعاصير، وارتفاع منسوب البحار، والتي تجعل بعض المناطق غير صالحة للعيش، الأمر الذي يجبر سكان تلك المناطق على النزوح بحثًا عن مناطق أكثر أمانًا واستقرارًا.

وبالرغم من الحداثة النسبية لمسألة النزوح الداخلي بسبب التغيرات المناخية والكوارث البيئية، على الساحة القانونية الدولية، إلا أنها تثير تحديات قانونية وسياسية بالغة الأهمية، لا سيما على مستوى القارة الإفريقية التي تعتبر من أكثر المناطق الجغرافيةتضررا من هذه التغيرات، وأقلها جاهزية للتعامل مع آثارها.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة : 2025 المجلد: التاسع العدد: الثاني ص.ص: 1097- 1117

ونتيجة لذلك برزت اتفاقية كمبالا لسنة 2009[1]، التي أقرها الاتحاد الإفريقي لتكون أول وثيقة قانونية دولية من طبيعة إقليمية ملزمة، أدمجت في طياتها النزوح بسبب التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية لحماية ومساعدة هؤلاء النازحون بسبب العوامل البيئية، مما يجعلها خطوة رائدة في توفير إطار قانوني ملزم لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرةفي القارة الإفريقية[2].

واستنادا لذلك يتعين معالجة إتفاقية كمبالا لتحديد مدى إمكانية توفيرها الحماية القانونية الملائمة للنازحين داخليا نتيجة التغيرات المناخية، والوقوف عند أوجه العجز التي يمكن أن تعيق تنفيذ أحكامها على أرض الواقع، بالإضافة إلى البحث في الوسائل الـتي يمكن الإعتماد عليها لتعزيز فعاليتها في ظل التغيرات البيئية المتزايدة التي يشهدها العالم اليوم. وتعتمد هذه المقاربة على الإشكالية الآتية:

إلى أي حد تسهم اتفاقية كمبالا في تقديم حماية فعالة للنازحين داخليا بسبب التغيرات المناخية في افريقيا؟

وتكمن أهمية الدراسة الحالية في تسليط الضوء على ثغرة قانونية حساسة تتعلق بالنزوح الداخلي البيئي، وكذا تحليل ودراسة دور اتفاقية كمبالا في حماية النازحين داخليا نتيجة التغيرات المناخية، من خلال تحليل أهم أحكامها القانونية وتقييم مدى فاعلية تطبيقها على النازح الداخلي البيئي.

وتعتمد هذهالدراسة على المنهج التحليلي والوصفي، للتمكن من دراسة الوضع القانوني للنزوح الداخلي البيئي وفـق اتفاقية كمبالا، وتوضيح بعض المفاهيم ذات الصلة بالنزوح وتحليل مختلف مضامين الاتفاقية.

وللإجابة على هذه الإشكالية، نقسم البحث إلى محورين أساسيين، بحيث يخصص المحور الأول لدراسة الوضع القانوني للنزوح الداخلي قبل إبرام اتفاقية كمبالا، في حين نخصص المحور الثاني لدراسة اتفاقية كمبالا كآلية جديدة لمواجهة النزوح الداخلي البيئي.

المبحث الأول: الوضع القانوني للنزوح الداخلي البيئي قبل إبرام اتفاقية كمبالا

نظرًا لتزايد الكوارث الطبيعية وتفاقم آثارها على السكان، يعد النزوح الداخلي أحد أبرز التحديات التي تواجه الدول والمجتمعات. فبات من الضروري توضيح بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالنزوح الداخلي

[1] إتفاقية الإتحاد الإفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في إفريقيا (إتفاقية كمبالا)، التي تم اعتمادها في القمة الخاصة للاتحاد الإفريقي، المنعقدة بكمبالا، بتاريخ 2009/10/22، والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2012/12/06.

[2] حمودة فاروق، الحماية الدولية للنازحين داخليا، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الغربية للنشر والتوزيع، مصر، 2016، ص 105.

البيئي، لا سيما في ظل الغموض الذي لا يزال يكتنف مصطلحات مثل "النزوح البيئي" و" الكارثة المناخية" و"التغيرات المناخية"وذلك في المطلب الأول، ثم تحليل الإطار القانوني الدولي على المستوى العالمي والإقليمي لمواجهة هذا النوع الجديد من النزوح في المطلب الثاني.

المطلب الأول: بروز مفهوم بيئي جديد: النزوح الداخلي البيئي

يعتبر النزوح الداخلي البيئي من المفاهيم الجديدة التي أثارت الكثير من الإهتمام، لكونه ناتج عن أسباب نزوح لم تكن مألوفة من قبل، وهي من طبيعة بيئية، وهذا بعد ما عرفه العالم من تغيرات مناخية أدت إلى حدوث كوارث طبيعية عبر مختلف مناطق المعمورة. ولهذا سنحاول تسليط الضوء على هذا المفهوم الجديد الذي دخل قاموس النزوح الداخلي.

أولا: تعريف النزوح الداخلي

إن تعريف النازحين داخليًا يقوم على عنصران رئيسيان: الأول يتمثل في الطبيعة "غير الطوعية" أو "القسرية" للنزوح، والثاني يتمثل في عدم تجاوز هؤلاء النازحون حدود بلدهم[3].ولا يُطلق على هؤلاء الأشخاص مصطلح "لاجئين" بالمعنى التقليدي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين لأن هذا المصطلح خاص في القانون الدولي بـأولئك الذين تجاوزوا حدود دولتهم.[4]

وفي المقابل، فإن النازحين داخليًا يظلون داخل بلدهم الأصلي، يتمتعون بنفس الحقوق والحريات مثلهم مثل سائر المواطنين. ويتوجب على الحكومات المعنية أن تتكفل بهم استنادا لمبدأ احترام السيادة الوطنية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وعليه فالنازحون حسب تعريف منظمة الأمم المتحدة هم أشخاص أو جماعات الأشخاص الذين أرغموا او اضطروا الى الهرب او ترك ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة وبصفة خاصة نتيجة أو رغبة في تجنب آثار الصراع المسلح أو أوضاع العنف العام أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان، ويطلق عليهم نازحون محليون في حالة عدم اجتيازهم الحدود الدولية.

[3] Christel Cournil, l'émergence d'un droit pour les personnes déplacées internes, Revue québécoise de droit international, Vol 22 N° 1 2009, p. 5

[4] الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المبرمة بتاريخ 1951/07/28، المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين المعني بوضع اللاجئين وعديمي الجنسية، وقد دخلت حيز التنفيذ في 1954/01/22.

وقد عرّفت المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي التي أصدرتها الأمم المتحدة سنة 1998 النازحين داخليًا بأنهم: " أشخاص أو جماعات أُجبروا أو اضطروا إلى الفرار أو مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، لا سيما نتيجة أو لتجنب آثار نزاع مسلح، أو حالات عنف معمم، أو انتهاكات لحقوق الإنسان، أو كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان، ولم يعبروا حدودًا دولية معترفًا بها".[5]

كما يُقصد به انتقال الأفراد أو الجماعات من مناطق سكنهم الأصلية إلى مناطق أخرى داخل حدود دولتهم، نتيجة ظروف قاهرة حملتهم على ذلك مثل النزاعات المسلحة، الكوارث الطبيعية، أو مشاريع التنمية القسرية. وهو يختلف عن اللجوء الذي يتطلب عبور الحدود الدولية[6].

ثانيا: أنواع النزوح الداخلي

يحدث النزوح الداخلي لعدة أسباب، وهو ما يجعل أنواعه متعددة بتعدد أسبابه، ويمكن تصنيفه ضمن عدة فئات[7]:

1- نزوح بسبب النزاعات المسلحة:

وهو الأكثر شيوعًا تقليديًا، ويحدث نتيجة الحروب الأهلية، أو التوترات الطائفية والعرقية، ويشمل حالات مثل النزوح في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وسوريا.

2- نزوح بسبب انتهاكات حقوق الإنسان:

وينجم هذا النوع من النزوح عن الاضطهاد أو السياسات الحكومية التمييزية التي تمارس داخل الدولة، والتي تدفع الأفراد إلى الفرار داخل بلادهم.

3- نزوح تنموي:

[5] أنظر وثيقة الأمم المتحدة المتضمنة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح (التشريد) الداخلي **(E/CN.4/1998/53/Add.2)**

[6] الشمري عماد مطير، نزوح السكان دراسة تفصيلية شاملة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص ص 14 – 15 .

[7] IDMC Center, Internal Displacement Monotoring, sur /https://www.internal-displacement.org/internal-displacement

وهو نوع من النزوح مرتبط بأسباب تتعلق بأغراض التنمية في البلادكإخلاء السكان بسبب السدود أو المناطق الصناعية.

4- نزوح بسبب الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية:

ويُعد من الأنواع المتزايدة، حيث تؤدي الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير، الفيضانات، التصحر، وارتفاع منسوب البحار إلى تهجير الملايين سنويًا، غالبًا دون وجود حماية قانونية واضحة.

وفيما يخص النزوح الناتج عن التغيرات المناخية، فوفقًا لأعمال مجموعة من الخبراء من بينهم "فالتر كالين"، قد تكون ناتجة عن:

أ- الكوارث الهيد ومناخية مثل الفيضانات، الأعاصير،الزلازل المدارية،الرياح العاتية، والانهيارات الأرضية؛

ب- المناطق التيقد تصنفها الحكومات كمناطق عالية الخطورة ولا تصلح للسكن البشري؛

ت- تدهور البيئة والكوارث البطيئة التطور مثل انخفاض الموارد المائية، التصحر، الفيضانات المتكررة، وتملّح المناطق الساحلية؛

ث- الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة المهددة بالغرق الكامل، نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر؛

ج- النزوح الناجم عن النزاعات التي قد تنشب بسبب نقص الموارد الأساسية مثل المياه والغذاء نتيجة التغيرات المناخية[8].

ثالثا: التغيرات المناخية كعامل جديد للنزوح الداخلي

برزت ظاهرة النازحين المناخيين نتيجة تسارع وتيرة التغير المناخي عبر مختلف دول العالم. فهم الأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة أماكن سكنهم بسبب آثار التغيرات المناخية طويلة الأمد أو الكوارث

[8] Walter Kälin, « The Climate Change – Displacement Nexus », Panel on disaster risk reduction and preparedness: addressing the humanitarian consequences of natural disasters, ECOSOC, 16 Juillet 2008.

المفاجئة.ومن مميزات هذا النزوح كونه غير طوعي ومرتبط بأسباب معقدة، تجمع بين العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية[9].

إن تقارير مركز مراقبة النزوح الداخلي (IDMC) تشير إلى أن العالم شهد خلال عام 2022 أكثر من 71.1 مليون حالة نزوح داخلي جديدة، منها ما يزيد عن 32.6 مليون حالة ناجمة عن كوارث طبيعية ومناخية، وهو ما يعادل نحو 46% من إجمالي النزوح المسجّل لذلك العام، مما يجعله الرقم الأعلى على الإطلاق فيما يتعلق بالنزوح الناتج عن الكوارث البيئية منذ بدء التوثيق(IDMC, 2023). كما تؤكد هذه الإحصائيات أن الكوارث المرتبطة بالتغيرات المناخية مثل الفيضانات، الأعاصير، حرائق الغابات، والانهيارات الأرضية أصبحت تمثل سببا رئيسيًا للنزوح، يفوق أحيانًا النزاعات المسلحة من حيث عدد النازحين داخليًا.

ويُظهر هذا التصاعد المتواصل في معدلات النزوح البيئي أن العالم يواجه تحديًا مزدوجًا، فمن جهة هناك تزايد في شدة وتواتر الكوارث المرتبطة بالمناخ، ومن جهة أخرى، تعاني العديد من الدول النامية من ضعف في البنية التحتية والموارد اللازمة للتأقلم مع هذه التغيرات بشكل يسمح بحماية السكان المتضررين.

المطلب الثاني: خطوات محتشمة لمواجهة النزوح الداخلي البيئي قبل ابرام اتفاقية كمبالا

قبل اعتماد اتفاقية كمبالا، لم يكن هناك أي نص قانوني ملزم خاص بحماية النازحين داخليًا في إفريقيا. فممارسات بعض الدول لمحاولة بسط حماية قانونية للنازح الداخلي كانت معزولة ومحدودة، ولا توفر الحماية المنتظرة لهذه الفئات الهشة. هذا الفراغ القانوني دفع إلى البحث عن إطار إقليمي حديث يقدم حماية شاملة للأشخاص المتضررين من النزوح الداخلي بكافة أنواعه بما فيه النزوح بسبب التغيرات المناخية. هذا يعني أن الحماية كانت تسير بخطى محتشمة معتمدة على بعض الصكوك الدولية السابقة في الوجود عن اتفاقية كمبالا.

[9] IDMC Center, Internal Displacement Monotoring, « Global Report on Internal Displacement 2023 », sur : https://www.internal-displacement.org

أولا: الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب(1981)

وذلك تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي 2001)، وهو ميثاق يتضمن التزامات عامة تحمي الحقوق الأساسية، تم اعتماده في غامبيا سنة 1981،والذي لم يدخل حيز التنفيذ إلافي سنة 1986[10]، دون تخصيص وضع النازحين، وإنما ذكرت في طياته مجموعة من الحقوق من بينها الحق في بيئة سليمة.

ثانيا: المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي(1998)

والتي وضعتها الأمم المتحدة، لكنها تفتقر إلى القوة الملزمة، حيث لا يوجد تعريف قانوني موحد للنزوح البيئي في القانون الدولي، لكن المبادئ التوجيهية للنزوح الداخلي (1998) والصكوك الدولية الأخرى تُلمّح إلى هذا النوع من النزوح، وذلك عبر الإشارة إلى الكوارث الطبيعية بوصفها سببًا من أسباب النزوح[11].

ثالثا: ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى

يعوداعتماد اتفاقية كمبالا إلى مؤشرات سابقة، إذ أنه في عام 2004 تم اتخاذ قرارات بشأن النازحين داخليًا من قبل المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي في أديس أبابا، وفي عام 2006، تم اعتماد ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى[12] إلى جانب بروتوكولاته[13]، لا سيما:

- البروتوكول المتعلق بحماية ومساعدة الأشخاص النازحين داخليًا،
- البروتوكول المتعلق بحقوق الملكية للأشخاص العائدين إلى مناطقهم الأصلية،

حيث جاء اعتماد الاتفاقية نتيجة عوامل متعددة:

[10]الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، (ميثاق بانجول)، الموقع في 1981/06/27، والذي دخل حير النفاذ في 1986/10/21.

[11] Christel Cournil ; Benoit Mayer, les migrations environnementale : enjeux et gouvernance ; presse de sciences PO ;2014, P. 66

[12]ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، إتفاقية موقعة في مؤتمر القمة الثاني للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في نيروبي، كينيا بتاريخ 2006/12/15.

[13] Pacte sur la sécurité, la stabilité et le développement dans la région des grands lacs,14-15 décembre 2006, sur https://www.internal-displacement.org

- تصاعد النزاعات المسلحة في إفريقيا (رواندا، دارفور، الكونغو...).
- تزايد الكوارث البيئية والمناخية، خاصة في القرن الإفريقي.
- فشل الآليات الوطنية في توفير الحماية.
- الضغط المتزايد من قبل المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية لتبني إطار قانوني ملزم.

المبحث الثاني: اتفاقية كمبالا كآلية جديدة لمواجهة النزوح الداخلي البيئي

إن اتفاقية كمبالا التي اعتمدها الاتحاد الإفريقي سنة 2009 والمعروفة رسميًا باسم الاتفاقية الإفريقية لحماية ومساعدة النازحين داخليًا في إفريقيا، أول نص قانوني ملزم على المستوى الإقليمي، وضع لحماية ومساعدة الأشخاص النازحين داخليًا. في هذا المبحث، سيتم تناول كل ما يتعلق باعتماد اتفاقية كمبالا من قبل الإتحاد الإفريقي في مطلب أول، وتحليل قواعدحماية النازح الداخلي البيئي التي تضمنتها الإتفاقية في المطلب الثاني، إلى جانب استعراض تطبيقها في بعض الدول الإفريقية والتحديات التي تواجهها في مطلب ثالث.

المطلب الأول: اعتماد اتفاقية كمبالا من قبل الإتحاد الإفريقي

سنتناولالخلفية التاريخية لاتفاقية كمبالا وأبرز الأحكام التي تضمنتها بنودها والتي تجعل منها خطوة هامة جدا في مجال توفير إطار قانوني ملزم لحماية النازحين داخليا في القارة الإفريقية.

أولا: الخلفية التاريخية لاعتماد الاتفاقية

لقد شجع والتر كالين بقوة على تبني نص إقليمي خاص بالأشخاص النازحين داخليًا (PDIPP) وذلك منذ 2003، عند توليه منصب في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وكان هدفه الرئيسي يتمثل في "تحويل القانون المرن إلى قانون ملزم"، سواء من خلال إدماج المبادئ التوجيهية في التشريعات الوطنية، أو اعتماد نصوص قانونية مُلزمة[14].

[14] Walter Kalin , « l'avenir des principes directeurs relatifs au déplacement de personnes à l'intérieur de leur propre pays », 2007, numéro spécial, Revue des migrations forcées ;p5, 2016/06, sur

بعدها جاءت المبادرة من وزراء الاتحاد الإفريقي لاعتماد نص إقليمي ملزم، أُعد مشروعه الأولي بواسطة الخبير القانوني المستقل تشالوكا بياني، الذي أصبح لاحقًا الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخليًا. كما كان لمنظمات غير حكومية كمنظمة العفو الدولية، وIDP Action، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وRefugees International، دور فعال في صياغة هذا المشروع.

وفي23 أكتوبر 2009 تم اعتماد اتفاقية كمبالا نهائيًا كأولصك قانوني دوليملزم على المستوى الإقليميين موجه تحديدًا لحماية ومساعدة النازحين داخليًا. وقد تم اعتماد الاتفاقية من طرف الاتحاد الإفريقي في قمته المنعقدة في العاصمة الأوغندية "كمبالا"، في أكتوبر 2009، ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2012، وذلك بعد أن تم التصديق عليها من قبل خمس عشرة دولة، لتُصبح بذلك ملزمة قانونا.[15]

وقدوقعت على الاتفاقية 40 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي البالغ عددها 55 دولة. كما صادقت عليها لحد الآن 33 دولة[16]، وعلى إثر ذلك بدأت هذه الدول في العمل على وضع سياسات واستراتيجيات داخلية لتجسيد محتوى الإتفاقية في منظومتها القانونية الداخلية. وقد وجاءت الاتفاقية استجابة لتزايد ظاهرة النزوح الداخلي في إفريقيا نتيجة للنزاعات المسلحة، والعنف السياسي، والكوارث الطبيعية والمناخية، حيث باتت القارة تضم النسبة الأكبر من النازحين داخليًا على مستوى العالم.

وتهدف اتفاقية كمبالا إلى إنشاء إطار قانوني مناسب لحماية ومساعدة النازحين داخليًا في إفريقيا. فهي تسعى إلى الوقاية من النزوح الداخلي القسري عبر معالجة أسبابه، لا سيما منها النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية التي لها تأثير مدمر على حياة البشرية، والسلام، والاستقرار، والأمن، والتنمية.

ثانيا: محتوى الاتفاقية وأبرز أحكامها

https://www.brookings.edu uploada

[15] Christel Cournil, « l'émergence d'un droit pour les personnes déplacées internes », pp. 16 -17

[16] African Union, LIST OF COUNTRIES WHICH HAVE SIGNED, RATIFIED/ACCEDED TO THE AFRICAN UNION CONVENTION FOR THE PROTECTION AND ASSISTANCE OF INTERNALLY DISPLACED PERSONS IN AFRICA (KAMPALA CONVENTION), in file:///C:/Users/lenovo/Downloads/36846_sl_AFRICAN_UNION_CONVENTION_FOR_THE_PROTECTION_AND_ASSISTANCE_OF_INTERNALLY_DISPLACED_PERSONS_IN_AFRICA_KAMPALA_CONVENTION.pdf

تؤكد ديباجة اتفاقية كمبالا على أن الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي على دراية بخطورة ظاهرة النزوح الداخلي. وتتعهد باتخاذ التدابير الآزمة لمنع هذه الظاهرة.

كما تحتوي اتفاقية كمبالا على 23 مادة، خصصت المادة الأولى منها لمختلف التعاريف، من بينها تعريف " النازحين داخليا " وكذا عبارة " النزوح الداخلي «. وأشارت الاتفاقية الى أهدافها، ومن أبرزها العمل على منع النزوح الداخلي وإيجاد الحلول لذلك. بالإضافة إلى ذلك، من الواضح أن من بين أهداف اتفاقية كمبالا حماية ومساعدة الأشخاص النازحين داخليا، والوقاية من هذه الظاهرة وذلك بالقضاء على مختلف أسبابها، ومن بينها النزوح الناتج عن التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية.

وقد خصصت مجموعة من المواد لتحديد واجبات الدول الأطراف لا سيما منها، تعديل تشريعاتها الوطنية لتتماشى مع مقتضيات الاتفاقية لحماية النازح الداخلي بشتى أسباب نزوحه، وكذا حمايتهم ومساعدتهم خلال هذا النزوح.

كما تطرقت اتفاقية كمبالا إلى دور المنظمات الدولية والوكالات الإنسانية في تقديم المساعدة للدول المعنية بالنزوح الداخلي بمختلف أسبابه.[17]

وعلى هذا الأساس تميزت اتفاقية كمبالا بكونها خطوة متقدمة في مجال حماية النازح البيئي، وذلك بإضفائها الطابع القانوني الملزم على حماية النازحين داخليا في افريقيا.

المطلب الثاني: حماية النازح الداخلي البيئي ضمن اتفاقية كمبالا

لقد تعاملت اتفاقية كمبالا بطريقة متميزة مع النزوح الداخلي، إذ أنها أدرجت عناصر وأسباب جديدة للظاهرة، بحيث ربطتها بتغير المناخ وتذبذب البيئة، وهي المقاربة التي أثرت على الصكوك الدولية التي تبعتها.

أولا: تعامل اتفاقية كمبالا مع وضع النازح الداخلي البيئي

تُعد اتفاقية كمبالا إنجازا كبيرا بالنسبة للنازحين البيئيين داخليا في افريقيا، فهي تمثل أول صك قانوني يشير إلى أن تغير المناخ والتدهور البيئي يمكن أن يكونا سببين مباشرين للنزوح الداخلي.

[17] عبد الهادي عبد الكريم الحماية القانونية للاجئ البيئي في ظل قواعد القانون الدولي أطروحة دكتوراه، –جامعة العقيد أحمد دراية أدرار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2020–2021، ص ص 155–156 .

وما يميزها عن غيرها من الاتفاقيات الدولية أنها تشمل عناصر وأسباب جديدة للنزوح الداخلي، إذ أنهاتعترف صراحة بأن الكوارث الطبيعية والتدهور البيئي والتغيرات المناخية أسباب مشروعة للنزوح الداخلي. فهي تشير للكوارث الطبيعية في المادة الأولى، ثم تستدرك الأمر بذكرها في الفقرة الرابعة من المادة الخامسة التغيرات المناخية كسبب آخر للنزوح الداخلي البيئي.

فبالرجوع للمادة الأولى من اتفاقية كمبالا نجد ان هذه الأخيرة تعالج موضوع النازح البيئي داخليًا بشكل عام، فهي لا تتناول مسألة النازحين بسبب التغيرات المناخية بشكل مباشر، ولكنها تعرف النازح الداخلي البيئي استنادا للكوارث الطبيعية.[18]

ويمكن تعريف الكوارث الطبيعية على أنها حدث طبيعي يتسبب في أضرار جسيمة تفوق قدرة المجتمع على الاستجابة لها. ومع ذلك، في سياق التغير المناخي، يُعاد تأويل هذا المفهوم ليشمل الظواهر الممتدة والبطيئة مثل الجفاف أو ذوبان الأنهار الجليدية، والتي لا تحدث فجأة لكنها تؤدي إلى تدهور تدريجي للبيئة المعيشية، مما يُحدث نزوحًا بطيئًا وطويل الأمد.

فنظرًا لغياب مصطلح "التغيرات المناخية" في نص المادة الأولى من الاتفاقية، يعتمد الباحثون على مفهوم " الكارثة" و"النزوح القسري" لتشمل النزوح الناتج عن آثار التغير المناخي. ويستند هذا التفسير إلى السياق العام للاتفاقية وأهدافها الإنسانية.فبالنظر إلى الطابع الإنساني للاتفاقية، يُفترض أن يتم تأويل مصطلح "الكارثة الطبيعية تأويلا موسّعاً يضع في الاعتبار الأسباب الجذرية التي تزيد من هذه الكوارث.

وعلى هذا الأساس أدرجت اتفاقية كمبالا في الفقرة الرابعة من مادتها الخامسة التغيرات المناخية، إلى جانب الكوارث الطبيعية كأسباب للنزوح الداخلي البيئي.

فقد أكدت الإتفاقية في فحوى المادة 5(4) منها على أن الدول الأطراف تتخذ التدابير اللازمة لحماية الأشخاص المتضررين من النزوح الداخلي الناتج عن الكوارث الطبيعية أو التي تسببها الأنشطة البشرية، ويندرج في ذلك كلا من التدهور البيئي، وكذاتغير المناخ.

وعليهفربط البيئة بالمناخ يعدفي حذ ذاته سابقة قانونية. مما يجعل الاتفاقية تفرض على الدول الأطراف التزامًا إيجابيًا بالوقاية من النزوح المرتبط بتغير المناخ، وليس فقط الاكتفاء بحماية المتضررين بعد حدوثه، والتزام بتقديم المساعدة لهؤلاء النازحين البيئيين الذين لم يغادروا إقليم دولتهم.

[18] Adama Dieng, « protection des déplacés internes :le modèle régional de la convention de Kampala, Revue internationale de la Croix-Rouge, Vol 99, 2017/1, p.169

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة : 2025 المجلد: التاسع العدد: الثاني ص.ص: 1097- 1117

من خلال هذه المعطيات، يبدو واضحا أن هذا النص يشكّل سابقة قانونية في السياق الإفريقي وبهذا، تضع الاتفاقية أساسًا قانونيا يمكن الدول من أن تأخذ بعين الاعتبار المخاطر البيئية المتزايدة وتغير المناخ، وأن تدمجها ضمن تشريعاتها الوطنية.[19]

ثانيا: مواقف الصكوك والمؤسسات الدولية والفقه من النزوح الداخلي البيئي بعد اتفاقية كمبالا

تؤكد تقارير المركز الدولي لرصد النزوح الداخلي (IDMC) ومنظمة الهجرة الدولية (IOM) أن نزوح السكان الداخلي في افريقيا نتيجة التصحر، الفيضانات، الجفاف، والانزلاقات الأرضية، وحرائق الغابات، هو أساسا سببه تغير المناخ. وقد سجل المركز في تقريره لعام 2023 أنا أكثر من 32 مليون شخص نزحوا داخليًا حول العالم بسبب كوارث طبيعية، معظمها مرتبط بعوامل مناخية، خاصة في إفريقيا. وتدعو هذه الهيئات إلى إدراج التغير المناخي كعامل رئيسي ضمن سياسات الهجرة والنزوح[20].

من جهتها هناك محاكم وطنية اعتبرت أن التغيرات المناخية قد تكون سببا في النزوح. ففي أوغندا تم تعويض السكان المتضررين من الفيضانات.

ويشيربعض الفقهاء أيضًا إلى أن إدراج تغير المناخ يُمهد الطريق للاعتراف بـ"النازح البيئي" كتصنيف قانوني مستقل وقائم بذاته، رغم عدم وجود هذا التصنيف رسميًا حتى الآن في القانون الدولي، فيرى باحثون مثل Walter Kälin و Brookings Institution أن هذا النص يعكس تطورًا مهمًا في فقه حماية النازحين داخليًا، لكون يعترف بأن العوامل البيئية والمناخية لم تعد مجرد محفزات غير مباشرة، بل أسباب قائمة بذاتها تستدعي الحماية القانونية.

المطلب الثالث: التحديات والتطبيقات العملية لاتفاقية كمبالا

إن الهجرة الداخلية نتيجة للظروف البيئية باتت قضية شائكة في إفريقيا، لأنها ظاهرة تواجه العديد من الدول الإفريقية بشدةمثل ما هو الحال عليه في الموزمبيق، جنوب السودان ونيجيريا وغيرها من الدول، التي تعاني منذ مدة من مشاكل بيئية بسبب الكوارث الطبيعية وتغير المناخ، كانتشار مظاهر الجفاف، ارتفاع درجات الحرارة، ارتفاع منسوب المياه، ... مما يؤدي إلى نزوح السكان داخليا.

[19] حمودة فاروق، مرجع سابق، ص 105

[20] IOM, World Migration Report 2022, Chapter 9: Migration and Climate Change, sur https://worldmigrationreport.iom.int

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة : 2025 المجلد: التاسع العدد: الثاني ص.ص: 1097- 1117

فأغلب هذه الدول التي وقعت أو صادقت على اتفاقية كمبالا تسعى إلى دمج مسألة النازحين البيئيين في تشريعاتها الوطنية، وتعمل على تكييف قوانينها الخاصة بالنازحين داخليًا، لمواجهة التنوع الكبير في أسباب النزوح، بما في ذلك العوامل البيئية.

وعليه سنتطرق لدراسة مختصرة لحالة كل دولة من هذه الدول، ثم نحاول تقييم مردود اتفاقية كمبالا في بسط حمايتها على هذا النوع المستحدث من النازحين.

أولا: دراسة حالة لبعض الدول الإفـريقية

سيتم التركيز على ثلاثة دول إفريقية على سبيل المثال لا الحصر، وذلك لكونها شهدت العديد من الكوارث الطبيعية في السنوات الأخيرة كالفيضانات والإعصارات والتصحر، والجفاف...، والتي أسفرت عن حركات هامة للنزوح الداخلي لقاطنيها، ويتعلق الأمر بكل من الموزمبيق، جنوب السودان، ونيجيريا.

1- الموزمبيق

إن الفيضانات والإعصارات الكارثية المتكررة التي اجتاحت الموزمبيق في سنوات 2000،2001 و2007 و2019 أدت إلى نزوح عشرات الآلاف من السكان إلى مناطق أكثر أمانا، لكن دون اجتياز حدود بلدهم. فالموزمبيق تتعرض في آن واحد للفيضانات والجفاف، كما حدث في عام 2007 عندما كانت المنطقة الجنوبية تعاني الجفاف في حين كان نهر زامبيزي في الشمال يفـيض ويغرق الأراضي الواقعة على ضفتيه.

هذه الظروف أدت الى نزوح أعداد كبيرة من السكان على الرغم من تبني حكومة الموزمبيق برامج لمواجهة هذه الظاهرة، لكنها عانت ومازالت تعاني من صعوبات عديدة لمواجهة الظاهرة. ففي سنة 2019 خلف إعصار " ايداي " أضرار خطيرة وتدمير كامل للبنية الأساسية في المنطقة، مما أدى إلى حملة نزوح كبيرة جدا شملت أكثر من 400 ألف شخص داخليا.[21]

كما كشفت تقارير مركز مراقبة النزوح الداخلي IDMC أندولة الموزمبيق تشهد أحد أعلى معدلات النزوح الداخلي بسبب الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية في قارة إفريقيا.

[21]OIM Mozambique, Réponse au cyclone IDAI –Rapport de Situation – série 10 Octobre 2019 , https://dtm.iom.int/es/node/6867

فـبالرغم من محاولة حكومة الموزمبيق الإلتزام بما جاء في اتفاقية كمبالا من منع النزوح وحماية ومساعدة النازحين داخليا، من خلال إعداد خطط وطنية للحد من هذه الكوارث، إلا أن هذه الجهود تواجه تحديات وصعوبات جمة من حيث ضعف الموارد المالية والتقنية، وكذا عدم ادماج الإتفاقية في التشريعات الوطنية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تسعى الموزمبيق إلى التعاون مع مختلف المنظمات الدولية ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بموضوع النازحين بصفة عامة، والنازحين البيئيين بصفة خاصة، كمنظمة الهجرة الدولية وكذا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون النازحين، في تطبيق البرامج الخاصة بـتغيير المناخ والتعامل مع النزوح الداخلي البيئي تماشيا مع ما جاء من توصيات وتوجيهات في اتفاقية كمبالا[22].

2- جنوب السودان

تشهدجنوب السودان تعاظما لأسباب النزوح الداخلي بسبب التغيرات المناخية، خاصة في المناطق التي تشهد مختلف مظاهر الجفاف والتصحر وحتى الفيضانات.

وقدأدت هذه الكوارث الطبيعية إلى إلزام السكان على ترك منازلهم وأراضيهم، مما يؤدي إلى زيادة النزوح الداخلي بأعداد كبيرة، مع ما يرافق ذلك من تشريد لهؤلاء النازحين، بسبب ضعف إمكانيات تأطيرهم ومساعدتهم.

كما يمثل انضمام جنوب السودان الى اتفاقية كمبالا خطوة مهمة لتأكيد نيتها لحماية النازحين ومساعدتهم، وكذا موائمة نصوص الاتفاقية بتشريعاتها الوطنية.

3- نيجيريا

تُعد نيجيريا من أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية كمبالا. وكأغلب الدول الإفريقية شهدت هي أيضا في السنوات الأخيرة موجات نزوح كبيرةبسبب الفيضانات الشديدة التي عرفتها، وتدهور الأراضي الزراعية فيشمال البلاد. ومع ذلك، لا يزال التحدي قائما في ربط هذا النزوح بالتغير المناخي رسميًا، حيث يعالج غالبًا هذا النزوح البيئي ضمن استجابات طارئة، معزولة، ومحدودة.

[22] الشمري عماد مطير، مرجع سابق، ص 407

ثانيا: تقييم فعالية تطبيق اتفاقية كمبالا على النزوح البيئي الداخلي

لا شك في أن اتفاقية كمبالا تعد خطوة إيجابية على مستوى القارة الإفريقية لحماية ومعالجة النزوح الداخلي البيئي، إلا انها لا تزال إلى يومنا هذا تعاني من نقائص من حيث تحديد المفاهيم الخاصة بالنازح البيئي، وكذا تحديد طريقة حماية هذا النوع من النازحين، وتطبيق الإلتزامات المترتبة عن إتفاقية كمبالا.

1- قصور مفاهيمي

رغم أن اتفاقية كمبالا في مادتها الخامسة تشير إلى أسباب النزوح الداخلي البيئي بذكرها لمصطلح النزوح المناخي والكارثة الطبيعية وتغير المناخ، إلا انها لم تقدم تعريفا شاملا وواضحا لهذه العبارات، مما يترك مجالا للتأويل بين الدول، وهو ما قد يؤدي أيضا إلى الإختلاف بينها في طريقةالتطبيق ونتيجة لذلك عدمتوحيد معايير الحماية بينها[23]، رغم أن الأمر يقتضي توحيد المعايير.

كما أن عدم الدقة في التعريف قد يحرم بعض السكان المتضررين من التغيرات المناخية أو الكوارث الطبيعية من الحماية الملائمة، وذلك راجع إلى تداخل الأسباب التي قد تؤدي إلى النزوح الداخلي البيئي مع أنواع أخرى من الأسباب (اجتماعية، سياسية واقتصادية)، وهو ما يجعل تصنيف نزوحهم بأنه ناتج عن التغيرات المناخية أمرا صعبا ومعقدا للغاية.

إلى جانب ذلك، هناك ضعف من حيث تنفيذ الإتفاقية، لأن هذه الأخيرة لم تضف على بعض موادها الخاصة بأسباب النزوح الداخلي البيئي الطابع الإلزامي، فهي تستخدم في موادها عبارات ومفردات مثل " تسعى الدول ..." أو عبارة " تتخذ الدول الأطراف ..." وذلك دون أن تضفي عليها الطابع الإلزامي، مما يفتحللدول الأطراف بابالتهرب من مسؤولياتها بحجة عدم دقة المواد.

2- قصور تنظيمي

إلى جانب القصور المفاهيمي فإن اتفاقية كمبالا تعاني أيضامن قصور تنظيمي، فهي لم تنص في مضمونها على إمكانية انشاء أجهزة مراقبة وأجهزة متخصصة، تتكفل بضمان التطبيق الفعلي للأحكام والنصوص القانونية المتعلقة بالنزوح البيئي الداخلي.

[23]IDMC Center, Internal Displacement Monitoring, 2022, sur https://www.internal-displacement.org/internal-displacement

فانعدام آليات مراقبة لمتابعة مدى امتثال الدول لأحكام الاتفاقية ومدى التزامهم بحماية ومساعدة النازحين البيئيين يقلل من فعالية الاتفاقية على أرض الواقع، أي أنه لا يمكنها أن تحقق النتائج التي كان ينتظر منها أن تحققها، لحظة اعتمادها من قبل الإتحاد الإفريقي.

ضف إلى ذلك أن العديد من الدول الأطراف لم تدرج أحكام الاتفاقية ضمن تشريعاتها الوطنية ولم تنص صراحة على النزوح البيئي كأحد أنواع النزوح الداخلي المؤطرة قانونا، مما يجعل حماية فئة النازحين البيئيين داخل بلدهم رهينة الإرادات السياسية.

ومن أبرز التحديات التي تواجهها الدول الإفريقية لمعالجة هذا النزوح البيئي نجد قصور وضعف البنية التحتية لهذه الدول، وكذا شحالموارد المالية لديها، ونقص الموارد البشرية المؤهلة لمواجهة هكذا ظروف، مما يؤدي إلى عرقلة تنفيذ التزاماتها إزاء اتفاقية كمبالا.

ولا يزال تطبيق اتفاقية كمبالا ومراقبة مدى التزام الدول الأطراف بأحكامها مرهونا بمدى وعي الحكومات والمجتمع المدني في هذه الدول بتفاقم ظاهرة النزوح الداخلي البيئي. إذ أن آليات المراقبة ضعيفة ومحدودة، وحتى الوسائل المالية والقانونية لدى أغلبية الدول الإفريقية لا تساعد على تفعيلها.

كل هذه العوامل من شأنها إعاقة التنفيذ الفعلي لهذا الصك القانوني الإقليمي. ومع ذلك تمثل هذه الاتفاقية حافزا لباقي الدول الإفريقية – ولما لا حتى الأوربية باعتبارها أيضا بدأت تعرف مظاهر التغير المناخي، وحتى غيرها من دول العالم – للتفطن لأهمية حماية هذه الفئة من النازحين البيئيين الذين لم يغادروا حدود دولتهم [24].

الخاتمة:

تعد القارة الإفريقية من المناطق الأكثر تأثرا بالتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات وارتفاع درجة الحرارة، مما يتسبب في نزوح داخلي هائل يواجه تحديات كبيرة إنسانية وقانونية. وقدتم اعتماد اتفاقية كمبالا لمحاولة سد الفراغ القانوني في مجال حماية النازحين البيئيين داخليا، وذلك بتأطير هذا النوع من النزوح وتحديد حقوق النازحين وتخصيص التزامات وواجبات على الدول الأطراف.

[24] Christel Cournil , « l'émergence d'un droit pour les personnes déplacées internes » pp. 17-18

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة : 2025 المجلد: التاسع العدد: الثاني ص.ص: 1097- 1117

ومن أهم نتائج هذه الدراسة، نجد أن التطبيق الفعلي والعملي لأحكام اتفاقية كمبالا لمواجهة هذا النوع الجديد من النزوح الداخلي البيئي يحتاج الى تظافر الجهود بين الدول ومختلف الهيئات والمنظمات الدولية ذات البعد العالمي والمنظمات الدولية الإقليمية.

فرغم شمول اتفاقية كمبالا للنزوح الداخلي البيئي، إلا أن فعاليتها لا تزال محدودة، خاصة وأن الظواهر المناخية في تصاعد متزايد بسبب تغير المناخ، ولعل مجرد إدراج النزوح البيئي ضمن الاتفاقية يعد في حد ذاته خطوة إيجابية لتوفير حماية شاملة لهؤلاء الأشخاص وضمان احترام حقوقهم الأساسية، ولكنها خطوة غير كافية وحدها لمواجهة ظاهرة النزوح البيئي، وتحتاج إلى خطوات أخرى تليها، تتسم بالدقة والوضوح.

واستنادًا إلى هذه النتائج، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

– توحيد المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالنزوح البيئي.

– تعديل أو إضافة بروتوكول لاتفاقية كمبالا لتنظيم النزوح البيئي الداخلي بصفة أكثر وضوحا وجعل التغيرات المناخية سببا رئيسيا للنزوح إلى جانب الأسباب الأخرى المعروفة.

– إدراج أحكام النزوح البيئي بالتشريعات الوطنية للدول الأطراف بالاتفاقية.

– تقوية التعاون بين الدول والمنظمات الدولية للتصدي للنزوح الداخلي البيئي.

– التشجيع على جمع البيانات والتحليل حول النزوح البيئي حتى يتسنى لكل الأطراف الفاعلة التصدي لهذه الظاهرة.

– توحيد العمل وتبادل الخبرات بين الدول الإفريقية وانشاء هيئات مشتركة متخصصة في المجال.

– استحداث آليات قانونية ومؤسساتية على المستوى الدولي لمراقبة مدى تطبيق الدول الأطراف لالتزاماتها المترتبة عن اتفاقية كمبالا، من اجل تحقيق أقصى حماية ممكنة للنازحين البيئيين.

– إشراك المجتمع المدني في مراقبة وتقييم تطبيق أحكام الاتفاقية على الصعيد المحلي

قائمة المصادر والمراجع:

* أولا. المراجع باللغة العربية

1- الإتفاقيات الدولية:

- الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المبرمة بتاريخ 1951/07/28، المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين المعني بوضع اللاجئين وعديمي الجنسية، وقد دخلت حيز التنفيذ في 1954/01/22.

- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، (ميثاق بانجول)، الموقع في 1981/06/27، والذي دخل حير النفاذ في 1986/10/21.

- ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، إتفاقية موقعة في مؤتمر القمة الثاني للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في نيروبي، كينيا، بتاريخ 2006/12/15.

- إتفاقية الإتحاد الإفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في إفريقيا (إتفاقية كمبالا)، المعتمدة في القمة الخاصة للاتحاد الإفريقي، المنعقدة بكمبالا، بتاريخ 2009/10/22، والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2012/12/06.

2- الكتب

ـ الشمري عماد مطير، نزوح السكان –دراسة تفصيلية شاملة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

ـ الشمري عماد مطير، نزوح السكان –دراسة تفصيلية شاملة، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

ـ حمودة فاروق، الحماية الدولية للنازحين داخليا، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2016.

ـ شعت عبد الله نوار، اللجوء البيئي بين التغير المناخي والحروب، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2018.

3- الرسائل الجامعية

- الهادي عبد الكريم، الحماية القانونية للاجئ البيئي في ظل قواعد القانون الدولي، رسالة دكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار، 2020-2021.

4- الوثائق الدولية

- وثيقة الأمم المتحدة المتضمنة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح (التشريد) الداخلي (E/CN.4/1998/53/Add.2)

* ثانيا. المراجع باللغة الإنجليزية

1- Books :

- Walter Kälin, « The Climate Change – Displacement Nexus », Panel on disaster risk reduction and preparedness : addressing the humanitarian consequences of natural disasters, ECOSOC, 16 Juillet 2008.

2- International documents

- African Union, LIST OF COUNTRIES WHICH HAVE SIGNED, RATIFIED/ACCEDED TO THE AFRICAN UNION CONVENTION FOR THE PROTECTION AND ASSISTANCE OF INTERNALLY DISPLACED PERSONS IN AFRICA (KAMPALA CONVENTION), infile:///C:/Users/lenovo/Downloads/36846_sl_AFRICAN_UNION_CONVENTION_FOR_THE_PROTECTION_AND_ASSISTANCE_OF_INTERNALLY_DISPLACED_PERSONS_IN_AFRICA_KAMPALA_CONVENTION.pdf

3- Websites :

- IOM, World Migration Report 2022, Chapter 9 : Migration and Climate Change, sur https://worldmigrationreport.iom.int

- IDMC Center, Internal Displacement Monotoring, sur https://www.internal-displacement.org/internal-displacement/

- IDMC Center, Internal Displacement Monitoring, 2022, sur https://www.internal-displacement.org/internal-displacement

-IDMC Center, Internal Displacement Monotoring, « Global Report on Internal Displacement 2023 », sur : https://www.internal-displacement.org

* ثالثا. المراجع باللغة الفرنسية

1- Ouvrages :

- Christel Cournil Benoit Mayer, les migrations environnementales, enjeux et gouvernance, presse de sciences politiques, 2014

2- Articles :

- Adama Dieng, « Protection des déplacés internes : le modèle régional de la convention de Kampala », revue internationale de la croix rouge, Vol 99,2017/1, sur ; https://www. international-review.icrc.org/sites/default/files/reviews-pdf/2021-09/9-DIENG_CICR99-2017-1

- Christel Cournil, l'émergence d'un droit pour les personnes déplacées internes, revue québécoise de droit international, Vol 22, N°1, 2009

- Walter kalin, « l'avenir des principes directeurs relatifs au déplacement de personnes à l'intérieur de leur propre pays », numéro spécial, revue des migrations forcées, 2007

3- Sites web :

- IDMC Center, Internal Displacement Monotoring, sur
https://www.internal-displacement.org/internal-displacement/
- Pacte sur la sécurité, la stabilité et le développement dans la région des grands lacs,14-15 décembre 2006, sur
https://www.internal-displacement.org
- OIM Mozambique, Réponse au cyclone IDAI –Rapport de Situation – série 10 Octobre 2019 , sur